

عند الشا فوجده الله كذبت بسيرة بنت صفوان عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال فرغت فرجه فليتوضأ
وفي رواية اخرى عنها فرغت ذره فلا يصل حتى يتوضأ ولان من الذر سبب خروج ما ينقض
الوضوء فيقام مقامه كما اقيم النقا اكلنا من مقام انزال المني في اجاب الغسل لان قوله عم
المان من الماء اي الغسل من انزال المني واجب احصاء غلته وخوب الاعتقال في انزال المني
جعل النقا اكلنا ليكون سببا له كما يقامه حتى وجب الاعتقال فيقام غسل الذكر الذي
يوسبب خروج ما من بعض الوضوء مقامه فينقضه الوضوء وعندنا ليس يحدث كحديث
انطلق عن ابيه انه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن من ذره اذبه الوضوء قال
لا يهو الا يضعه منك وكان السبب هو اخراج النجس او ما يوسبب خروجه غالباً ولم
يوجد خلاف النقا اكلنا لان سبب خروج المني غالباً وما روي من الحديث طهر فيه
بحي من معين وان من امة الاحاديث وقد ادها من المدة حدث عند الشافعي رحمه الله لولا
بعضاً ولم يستمسك بمعروفنا على المحي من الغايبة وان حقيقته السر ايدو المعطوف عليه
حدث فكذلك الحطوف وقراه والامست الساجد على لان المعامله تدعي الفعل من اجاب احد
كما قال طارقت الفعل وعاقبت المص وعندنا ليس يحدث لقوله عليه السلام الوضوء ما حوج
وس المراه ليس خارج ولا سبب لغالباً وقوله او لمست الساجد على والامست اي
جامعت لان هذا هو المتفاهم المتعارف بران باب اللغة يجوز حمل الابه على ما ذكرنا وقد
دل الدليل عليه بجعل علمان الظاهر ان الحكمهم اذا بر الطهارة الصوري والظاهرة الكلي
حال وحدان الماء ان يجهما انضاحا لعدم وحدان الماء لان بالناس حاجه الى معرفة ذلك
فلو حمل والامست الساجد على او جامعت الساجد ان الض بينا شافاً للطهارة جرح جعل حال
عدم وحدان الماء فلما سببه من البيان الشافي فيهما حال وحدان الماء فوجب ان يحمل
على دفعا لحاجة الصادق لان يحمل على حدث بعدد لحدث فتكون الابه بياناً
للطهارة الصوري من غير انها لا الطهارة البري حال عدم الماء مع ان العقل لا يهتدي الي
قياس الطهارة البري على الطهارة الصوري وقد فالت عابيه رضي الله عنها كان النبي صلى
السلام يقبل بعض سبابه ويخرج الى الصلوة بالبري ان الح محمد في بعض الوضوء قوله اعرف
ومنها صعب لا تشتهي بلش في الحوي ليست مثلها وان كانت الملوست ذات رحم محمد من
الاسراء وكانت اجسية صغيره لا تشتهي فعنه قولنا في انقراض طهارة الاسراء ان كانت اجسية

بيان

هده تنقض عنه طهارة الاسراء ولا واحداً وليس غير السيلين وضوء ولا اذاعتهم في الصلوة
اخراج النجس من غير السيلين لا ينقض الوضوء عند الشافعي رحمه الله لانه علم الالام قال ولم يوضأ
وعمل فيه وقال هكذا الوضوء من النجس ولان انقراض الطهارة في موضع الاجماع غير معقول
المعنى ضرورة عدم وجوب غسل ما لا فاة النجاسة اي المعفلة والاحيل ووجوب
غسل ما لم تلاقه النجاسة اي اعضا الوضوء فاقصر على مورد الاجماع لان العقل لا يهتدي
الى علم الاحكام الثابتة تغدياً وما لا يهتدي العقل الى علمه من احكام الاسلام لا يتعدى
وغدنا هو حدث لقوله تعالى وجاه احدنكم من الغايبة والمحى من الغايبة كانه عز خروج
النجاسة المتخلة من السيلين او عن مطلق خروج النجاسة من السيلين وعن روح العا
مدين الانسان بالاجماع باعتبار الممارسة الا ان الثابت اولى لكونه انهم النوازم واعمال المحافل
وقوله علم الالام القيس حدث اي النبي صلى الله عليه وآله حرت وقوله علم الالام الوضوء لكل دليل
وقوله علم الالام من عرف او امدى في صلوة فليصرف وليتوضأ ولين على صلوة
ما لم يتكلم وما روي من الحديث ان صاحب معارض الشئ من هذه الوضوء لان قول القائل بوضأ
نقل عدي في النقل الهدى لا يعارض النقل الوجوب وقوله هكذا الوضوء من النجس ان كان
وجوباً لكن جازان يكون الالف واللام في النبي المذكور ولتقريب المعهود لا لتقريب النجس
فاذا جازيت اذ دل الدليل على وفردل الدليل عليه لا ليمان عن التناقض موجهما
لو حمل على كبره وانه قطع فيمان عنه لو حمل على المعهود فكون ما روي ما نال عدم
كون مادون ملا الغم من اني ناقضا وما روي ما بيان الجون النبي ملا الغم ناقضا ولا ناقضين
موجهما لا يمكن ان يكون ملا الغم ناقضا ولا يكون مادونه ناقضا كالنوم التام فانه ناقض
وغير التام غير ناقض والظاهر ان ذلك النبي كان ملا الغم لانه علم الالام كان يشع يوماً
ويجوع يوماً والنبي ملا الغم انما يكون من الامتلاء الحاصل بتناول الرابيد على القدر المحتاج
اليه من العزاً وان علم السلام ما كان باكل زابدا على القدر المحتاج اليه فقط فلا يكون
ملا الغم قوله انه غير معقول المعنى فقلت انقراض الطهارة وهو الحكم بثبوت النجاسة
الكسبية في الظاهر فانقال النجاسة من الطاهر على الظاهر معقول المعنى والانتفاء غسل
اعضا الوضوء غير معقول الا انه يتعدى بالاجماع ضرورة تعدي الاول التهمته في الصلوة
لا تنقض الطهارة عندنا شافعي رحمه الله كحديث جابر عنه علم السلام الصحيح في الصلوة ينقض